المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 11-12-2006
الصفحـات : 4
العـــدد : 2264
المسلسل : 22

قادة الخليج يدعون اللبنانيين لوحدة الصف وتغليب الحوار ويطالبون الحكومة العراقية بحل الميليشيات فوراً

"قمة جابر" توجه بدراسة لبرنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية

الرياض: موسى بن مروي، محمد الملفي، عبدالله بن فلاح

اختتم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس اجتماعات الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون "قمة جابر" في قصر الدرعية بالرياض. وأعلن خادم الحرمين رئيس الدورة انتهاء الجلسة الختامية وأعمال الدورة.

قائلا: بسم الله الرحمن الرحيم..

إخواني أصحاب الجلالة والسمو..

بسم الله بدأنا وعلى بركة الله وتوفيقه نختتم أعمال الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون "قمة جابر". سائلا الله العلي القدير أن يكلل أعمالنا بالتوفيق والسداد وإن شاء الله نراكم على خير في عمان". وقال البيان الختامي إن قادة الخليج وجهوا بإجراء بدراسة مشتركة لدول مجلس التعاون لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية طبقا للمعايير والأنظمة الدولية، فيما دعوا اللبنانيين إلى وحدة الصف وتغليب الحوار، مدينا العودة إلى مسلسل العنف والاغتيالات السياسية. وأكد البيان أن استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية من شأنه تعميق الاحتقان السياسي وإتاحة الفرصة لمن يريد السوء للبنان. كما أكد البيان "استمرار دول مجلس التعاون في مؤازرة لبنان سياسيا واقتصاديا وإعادة إعماره". وأعرب البيان عن قلق المجلس الشديد إزاء الانفلات الأمني في العراق وأكد تأييده للحكومة العراقية في التصدي لهذه الأعمال ومطالبتها بحل الميليشيات فورا وإنهاء المظاهر المسلحة.

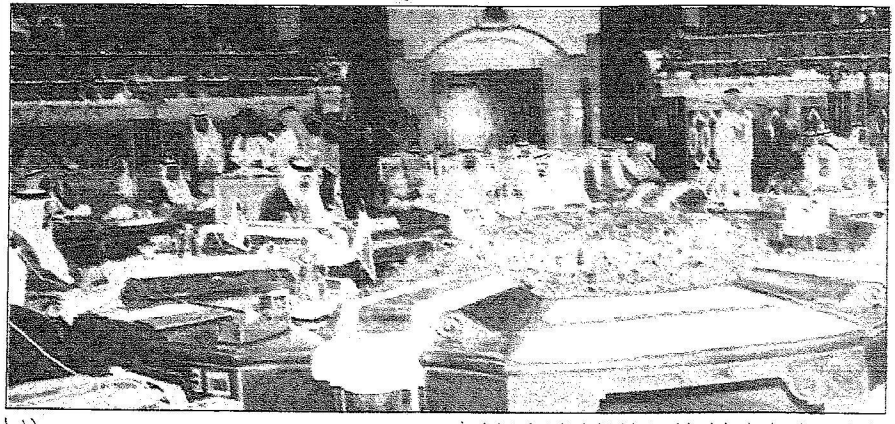

خادم الحرمين وقادة دول مجلس التعاون الخليجي في الجلسة الختامية للقمة جابر في الرياض أمس (واس)

البيان الختامي يؤكد الموافقة على توحيد سعر الاستيراد لأدوية دول مجلس التعاون للقطاع الخاص وبعملة واحدة

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 2264
الصفحـات : 4 المسلسل : 22

وجاء في البيان الختامي لقمة جابر: " استعرض المجلس الأعلى الورقة المقدمة من دولة الكويت بشأن التحديات الإقليمية والدولية الراهنة وإشاد بما تضمنته الورقة من مقترحات ورؤى وأفكار من شأنها تعزيز مسيرة العمل المشترك لدول المجلس ووجه الأمانة العامة بدراسة الورقة وتقديم خطة واضحة تتضمن برامج محددة وجدولا زمنيا لتنفيذها على أن تقدم هذه الخطة في الدورة القادمة للمجلس الأعلى. واستعرض المجلس الأعلى ما تحقق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك في كافة المجالات منذ الدورة الماضية وأجرى المجلس الأعلى تقييما شاملا للقضايا والأحداث السياسية والأمنية إقليميا ودوليا في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث جسام وتطورات متسارعة. وانطلاقا من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري واتخذ القرارات اللازمة بشأنها وذلك على النحو التالي: بحث المجلس الأعلى مسيرة مجلس التعاون في المجال الاقتصادي من خلال ما رفع له من توصيات وتقارير من اللجان الوزارية المختصة ومن الأمانة العامة.

فقد اطلع على سير الاتحاد الجمركي وما تم اتخاذه من خطوات لاستكمال متطلباته وما نتج عن تطبيق الاتحاد الجمركي من آثار إيجابية على تسهيل حركة السلع بين دول المجلس وزيادة كبيرة في التبادل التجاري بينها واعتمد المجلس الدليل الموحد لإجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ دول المجلس من العالم الخارجي والذي يعد أحد متطلبات الاتحاد الجمركي.

وتابع المجلس الأعلى خطوات تطبيق السوق الخليجية المشتركة وما تم إنجازه منها خلال عام 2005م من قبل الدول الأعضاء خاصة في مجال ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بالسوق المشتركة.

وبارك المجلس اتفاق لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفويض منه على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة الأنشطة الاقتصادية المالية في جميع دول المجلس.. خدمات التأمين والتعقيب لدى الدوائر الحكومية والنقل.. ووجه اللجان المعنية بسرعة استكمال جميع المتطلبات الأخرى للسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية العام القادم تنفيذا لتوجيهاته في دوراته السابقة بأن يتم إعلان قيام السوق المشتركة بنهاية عام 2007م.

وفي مجال تنفيذ البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عما تم اتخاذه بهذا الشأن وكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية باستكمال بحث كيفية حساب معايير تقارب الأداء الاقتصادي والنسب المتعلقة بها وفوض وزراء المالية بالاتفاق عليها.

ووجه اللجان المعنية بتكثيف الجهود لاستكمال الخطوات والاتفاق على الأنظمة والوثائق اللازمة لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول المجلس وفق البرنامج الزمني المشار إليه. واعتمد المجلس الأعلى قانون " نظام العلامات التجارية لدول المجلس بصفته قانونا إلزاميا والذي ينظم العلامات التجارية القابلة للتسجيل وإجراءات تسجيلها ومدة حماية العلامات التجارية وإجراءات شطبها ونقل ملكيتها.

واطلع المجلس على تقرير عن مشروع إصدار البطاقة الذكية والمراحل التي وصل إليها المشروع في كل دولة من دول المجلس ووجه باستخدامها لأغراض التنقل بين دول المجلس ووجه اللجان الوزارية المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

وتابع المجلس الأعلى ما تم بشأن الدراسة التفصيلية للجدوى الاقتصادية لمشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون والتأكيد على أهميته الاستراتيجية ودراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شبكة لسكك الحديد تربط بين دول المجلس ووجه اللجان الوزارية المختصة بمتابعة دراسة هذين المشروعين الحيويين والإسراع في رفع توصياتها بشأنهما إلى المجلس الأعلى.

واطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمين العام بشأن التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية ونتائج الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين الجانبين خلال العام الجاري وما أسفر عنه مؤتمر المانحين الذي عقد برعاية دول مجلس التعاون في لندن يومي 15 و 16 نوفمبر 2006م والذي تمكن من حشد معظم الموارد اللازمة لتمويل احتياجات اليمن في المرحلة القادمة ووضع الأسس اللازمة للتنسيق والتشاور من أجل تعزيز الشراكة بين الجمهورية اليمنية ومجتمع المانحين وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون. وفيما يتعلق بعلاقات دول المجلس الاقتصادية مع الدول والمجموعات الدولية. اطلع المجلس الأعلى على التطورات التي تمت في هذا الشان خلال 2006 م وعلى سير المفاوضات لإقامة مناطق تجارة حرة بين دول المجلس وعدد من الدول والمجموعات الاقتصادية وعبر عن ارتياحه للتقدم الحاصل في هذه المفاوضات.

وحرصا من المجلس على تحقيق أهداف الرعاية الصحية التكاملية لدول المجلس والحصول على دواء آمن وفعال وبسعر مناسب وافق المجلس على توحيد سعر الاستيراد لأدوية دول مجلس التعاون للقطاع الخاص وبعملة واحدة.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة الخطوات التي تمت في مجال التطوير الشامل للتعليم والخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام، واعتمد الميزانيات المالية اللازمة لتنفيذ بعض البرامج في الجامعات بدول المجلس. وفي مجال الشؤون القانونية اتخذ المجلس الأعلى ما يلي:

1- اعتماد الآلية المقترحة لعقد اجتماعات دورية لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة تحت مظلة مجلس التعاون.

2- اعتماد وثيقة المنامة للنظام "القانون" الموحد للإجراءات المدنية (المرافعات) لدول مجلس التعاون بصيغتها المعدلة كنظام استرشادي لمدة أربع سنوات.

3- اعتماد وثيقة أبوظبي للنظام الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص بدول مجلس التعاون كنظام قانون استرشادي لمدة 4 سنوات.

4- تمديد العمل بوثيقة مسقط للنظام الموحد للتسجيل العقاري/ العيني بدول مجلس التعاون بصفة استرشادية إلى أن تتم مراجعتها.

وفي المجال العسكري اطلع المجلس على نتائج الاجتماع الدوري الخامس لمجلس الدفاع المشترك حيث صادق على الدراسة التي رفعها مجلس الدفاع المشترك والخاصة بمقترح خادم الحرمين الشريفين لتطوير قوة درع الجزيرة والتي تهدف إلى تعزيز وتطوير القوة وزيادة فعاليتها القتالية وكلف الأمانة العامة بمتابعة استكمال

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 2264
الصفحـات : 4 المسلسل : 22

الدراسات والتنظيمات المتعلقة بذلك.

كما صادق المجلس الأعلى على بقية القرارات المتعلقة بسير التعاون العسكري في مختلف المجالات ومن أبرزها ما يخص إدامة وتطوير المشاريع العسكرية والتمارين الدورية المشتركة.

وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني استعرض المجلس الأعلى مسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء في ضوء قرارات الاجتماع الخامس والعشرين لوزراء الداخلية بدول المجلس وما توصل إليه الاجتماع من آليات وإجراءات تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء وأبدى ارتياحه لما تحقق في هذا المجال من خطوات للحفاظ على ما تنعم به شعوب دول المجلس من نمو واستقرار وازدهار وتكثيف الاتصال والتواصل مؤكدا على أهمية استكمال حلقة تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء.

وفي مجال مكافحة الإرهاب أكد المجلس على المواقف الثابتة لدول المجلس من هذه الآفة الخطيرة والمدمرة. تلك المواقف التي تنبذ الإرهاب بمختلف أشكاله وصوره وأيا كان مصدره وما يساق له من أسباب، منوها بأن الإرهاب جريمة عالمية وأن أمر مكافحتها والتعامل معها يتطلب تنسيقا وتعاونا إقليميا ودوليا ينطلق في رؤاه من أن الإرهاب ظاهرة فكرية متطرفة لا دين لها ولا هوية، كما أكد المجلس على مسؤولية الجميع في التصدي الفكري والاجتماعي والثقافي لمنابع الفكر التكفيري المنحرف الذي يشوه الإسلام ويسيء إلى الأوطان وفي هذا الإطار بارك المجلس الأعلى ما توصل إليه وزراء الداخلية بشأن تشكيل لجنة أمنية دائمة لمكافحة الإرهاب.

وفي مجال عمل الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن موضوعي المواطنة الاقتصادية ودورها في تعميق المواطنة الخليجية وأهمية الشراكة الاقتصادية في دعم علاقات دول المجلس مع دول الجوار وقرر اعتمادها وإحالتها إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان الوزارية المعنية الأخرى لوضع الآليات واقتراح التشريعات اللازمة لتفعيلها ووضعها موضع التنفيذ ومعالجة العقبات التي تعترض تنفيذ ما صدر من قرارات بهذا الشأن وكذلك التأكيد على الجهات المعنية بالدول الأعضاء بتنفيذ ما صدر من قرارات والغاء القيود التي تعيق استفادة مواطني دول المجلس من هذه القرارات تنفيذا لما ورد في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس بأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية.

كما وجه المجلس باستمرار الهيئة في تقييم ما يتم تنفيذه من هذه المرئيات وتقييم تطبيق الدول الأعضاء للقرارات المتعلقة بها ورفع تقرير بذلك للمجلس الأعلى. كما كلف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية بدراسة تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص وبما يضمن معاملة الشركات والاستثمارات الخليجية في دول المجلس معاملة الشركات والاستثمارات الوطنية على أن ترفع الهيئة الاستشارية مرئياتها بشأنها للدورة الـ28 للمجلس الأعلى.

وبعد تقييم شامل لمسيرة التعاون المشترك في كافة المجالات عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما تحقق من إنجازات والتطلع إلى المزيد مثمنا الجهود التي تبذلها مختلف اللجان الوزارية وفي الوقت ذاته جدد المجلس الأعلى عزمه وحرصه الشديد على دعم المسيرة المباركة وصولا إلى ما يتطلع إليه مواطنو دول المجلس وحث المجلس الأعلى اللجان الوزارية والجهات المعنية في الدول الأعضاء على الإسراع في تنفيذ القرارات الصادرة من خلال اتخاذ التشريعات والخطوات اللازمة وتذليل العقبات الإدارية والبيروقراطية للوصول بأسرع وقت ممكن إلى تحقيق ما تصبو إليه شعوب المنطقة من مشاريع مشتركة وتنمية شاملة وتعميق المواطنة الخليجية وجعلها واقعا ملموسا متمثلا ليس فقط في الشعور بالانتماء الثقافي والحضاري وإنما أيضا في تبادل المنافع والمصالح المشتركة والتعاملات الحياتية اليومية بين أبناء المنطقة لترسيخ القناعة لدى كل مواطن بأن المجلس حقيقة وضرورة لا غنى عنها.

وفي هذا الإطار رحب المجلس الأعلى بقرار المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بفتح منفذي الربع الخالي السعودي ورملة خيلة العماني لتسهيل حركة تنقل الأشخاص والبضائع الأمر الذي من شأنه تعزيز التواصل وتنمية المصالح بين أبناء البلدين الشقيقين.

وفي الجانب السياسي بحث المجلس الأعلى مجمل الأوضاع وأبرز القضايا السياسية الإقليمية والعربية والدولية وعبر عن مواقف دول المجلس بشأنها وذلك على النحو التالي:

وفي الشأن الإيراني ناقش المجلس الأعلى استمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وأكد المجلس مجددا على مواقفه الثابتة.

ودعم المجلس حق دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة. وعبر عن الأسف لعدم إحراز أي تقدم في الاتصالات المباشرة والإقليمية والدولية التي تجرى مع إيران أو أية نتائج من شأنها الإسهام في حل القضية وبما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة. وأكد على استمرار المجلس الوزاري بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

ودعا الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وحول أزمة الملف النووي الإيراني: التزاما بمبادئ مجلس التعاون الثابتة باحترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية جدد المجلس دعوته إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل في هذا الشأن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وحث إيران على الالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة وأن تراعي الجوانب البيئية في هذا الشأن وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية... مطالباً إسرائيل بالانضمام إلى

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 2264
الصفحـات : 4 المسلسل : 22

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كما حث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن.

كما أكد المجلس مجددا على مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج مع الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وأن يكون ذلك متاحا للجميع في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ووجه المجلس الأعلى بإجراء دراسة مشتركة

لدول مجلس التعاون لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية طبقا للمعايير والأنظمة الدولية. وفي الشأن العراقي أعرب المجلس الأعلى عن ألمه الشديد لتدهور الوضع في العراق الذي يشهد أحداثا دامية تتصاعد وتيرتها وحدتها وتزداد معها معاناة أبناء الشعب العراقي الشقيق، مشيرا إلى نتائج الاجتماع الطارئ للجنة الوزارية الخاصة بالعراق والتي عقدت بالقاهرة بتاريخ 12/5/ 2006م.

وأوضح المجلس الأعلى موقف مجلس التعاون حول الأوضاع في العراق وذلك على النحو التالي: احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته ورفض دعاوى التجزئة والتقسيم والتأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية من قبل أي طرف كان لمحاولة التأثير على الأوضاع الداخلية من أجل تحقيق أهداف لا تخدم الوحدة الوطنية العراقية أو من خلال مد نفوذه السياسي أو الثقافي داخل العراق بما يؤدي إلى تكريس الانقسام والطائفية ويقود إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. واعتبار أن التوافق الوطني هو مفتاح الحل في العراق وأن تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي الطائفية والعرقية يعد مطلبا أساسيا لتحقيق الاستقرار في العراق. وإدانة الأعمال الإرهابية والإجرامية وأعمال القتل والعنف الطائفي والتهجير القسري الذي تشهده الساحة العراقية ويحصد أرواح الآلاف من أبناء الشعب العراقي الأبرياء وأعرب عن القلق الشديد إزاء الانفلات الأمني وتأييد الحكومة العراقية في التصدي لهذه الأعمال ومطالبتها بحل الميليشيات فورا وإنهاء المظاهر المسلحة غير القانونية التي تسهم في ازدياد حدة التوتر في العراق. والترحيب بما جاء في وثيقة مكة والتأكيد على أن أمن واستقرار العراق لا يتحقق إلا بتعاون جميع أبنائه بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية والإثنية والدينية وتضافر جهودهم لتغليب مصلحة العراق فوق كل اعتبار والحفاظ على وحدة شعبه وأراضيه والتأكيد على أهمية الحفاظ على التوازن الاجتماعي الذي ساد العراق ونسيج التداخل وصلة الرحم والتآخي الذي يربط بين المذاهب والعشائر في مختلف المناطق العراقية. وحث الأمم المتحدة مجددا على مواصلة جهودها لإنهاء ما تبقى من أمور لا تزال غير محسومة تتمثل في الأرشيف الوطني لدولة الكويت والتعرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من مواطني الدول الأخرى. والتأكيد على ضرورة تنفيذ العراق التام لكافة التزاماته وفقا للمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة وإقامة علاقات مبنية على حسن الجوار وتحقيقا للأمن والاستقرار في المنطقة.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث في الأراضي الفلسطينية ومستجدات عملية السلام في الشرق الأوسط وأوضح مواقف دول المجلس تجاهها وذلك على النحو التالي:

جدد استنكاره الشديد وإدانته لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني وارتكابها بحقهم أبشع المجازر الوحشية والتي كان آخر هذه الجرائم مجزرة بيت حانون التي ذهب ضحيتها الأبرياء المدنيون من الأطفال والشيوخ والنساء. وأكد المجلس الأعلى وقوف مجلس التعاون إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين داعيا المجتمع الدولي إلى تحرك سريع لوضع حد لتلك الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وضرورة عقد مؤتمر دولي لوضع حد للإجراءات الإسرائيلية التعسفية والأعمال الإجرامية وتفعيل عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا السياق عبر المجلس عن ترحيبه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أدان إسرائيل بأغلبية كبيرة لارتكابها مجزرة بيت حانون كما رحب بقرارات مجلس حقوق الإنسان المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني الذي عقد يوم 15 نوفمبر الماضي وحمل إسرائيل على الإفراج عن المستحقات الضريبية للسلطة الفلسطينية والسعي لدى المجتمع الدولي لرفع الحصار والمعاناة عن الشعب الفلسطيني الشقيق كما طالب بالإفراج عن جميع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

كما دعا المجلس الأعلى القادة الفلسطينيين لبذل المزيد من الجهد لتعزيز الوفاق الفلسطيني والإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تضع في سلم أولوياتها وحدة الصف وبما يؤدي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.

كما أكد المجلس على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للبقاء وعاصمتها القدس الشريف والانسحاب الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو حزيران من عام 1967م ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان.

وفي هذا الإطار رحب المجلس بوقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين باعتباره خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح نحو الحوار واستئناف عملية السلام مشددا على أهمية التزام الأطراف بهذا الاتفاق، وآملا أن ينهي ذلك أعمال العنف والعنف المضاد ويحقق الاستقرار ويفسح المجال لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية ويساعد على رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني.

وخلص المجلس إلى أن غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية والمعاناة الهائلة التي يتحملها الشعب الفلسطيني الشقيق والتي فاقت كل حدود التصور هما السبب الحقيقي في تفاقم النزاعات في الشرق الأوسط وتعدد صورها وطالب المجلس المجتمع الدولي أن يعطي أولوية قصوى للتوصل لحل عادل لتلك القضية وفق قواعد الشرعية الدولية إذ لم تعد الحلول المؤقتة أو التسويات الجزئية كافية أو مقبولة إذا أريد لهذه المنطقة أن تنعم بالأمن والاستقرار.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث المؤسفة في لبنان وعبر عن مواقف دول المجلس منها وذلك على النحو التالي: أدان بشدة العودة إلى مسلسل العنف والاغتيالات السياسية في لبنان بمقتل وزير الصناعة اللبناني بيير الجميل، معبرا عن تعازيه ومواساته لأسرة الفقيد والحكومة اللبنانية والشعب اللبناني الشقيق.

وأكد أن استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية من شأنه تعميق الاحتقان السياسي وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية وإتاحة الفرصة لمن يريد السوء للبنان الشقيق. واستمرار دول المجلس في مؤازرة لبنان سياسيا واقتصاديا بما في ذلك إعادة الإعمار والترحيب بمؤتمر باريس (3) لدعم لبنان والذي سيعقد العام القادم. وأكد على ضرورة أن يعمل اللبنانيون جميعا على وحدة الصف اللبناني وتعزيز الأمن والاستقرار والالتزام بالمؤسسات الدستورية الشرعية وتغليب التوافق والحكمة ولغة الحوار لتجاوز الظروف الحالية والتي من شأن استمرارها المساس باستقرار لبنان ووحدته الوطنية واستقلال قراره السياسي.

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 2264
الصفحـات : 4 المسلسل : 22

وفي الشأن السوداني استعرض المجلس الأعلى تطورات الأوضاع في السودان وأكد على ما يلي: التعبير عن الأسف لاستمرار المعاناة الإنسانية في إقليم دارفور.

وحث المجلس الأعلى الحكومة والفصائل السودانية إلى اللجوء إلى لغة الحوار وتغليب المصالح الوطنية العليا للسودان الشقيق.

وبشأن الوضع في الصومال استعرض المجلس الأعلى التطورات الجارية واستمرار الصراع ومسلسل الأزمات بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية. ودعا المجلس الأطراف الصومالية المتصارعة إلى اللجوء إلى المفاوضات والحوار لكي يتوصل الإخوة في الصومال الشقيق إلى حل توافقي ينهي خلافاتهم ويعيد لبلدهم الأمن والاستقرار ويجنبه المزيد من الانقسام والمعاناة.